TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/46/L.1
21 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة السادسة والأربعون
جنيف، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته السادسة والأربعين

المقرر السيد كسوليسا مابهونغو (جنوب أفريقيا)

المتكلمون:

الرئيس المنتهية ولايته
الرئيس المنتخب حديثاً
الأمين العام للأونكتاد
زامبيا (بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين)
فنلندا (بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي)
الاتحاد الروسي
بيلاروس
الولايات المتحدة الأمريكية
الأمانة
كولومبيا (بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي
جمهورية ايران الاسلامية (بالنيابة عن المجموعة الآسيوية والصين)
جنوب أفريقيا (بالنيابة عن المجموعة الافريقية
بولندا
إثيوبيا
الهند
اليابان
إندونيسيا
سويسرا
الصين
بنغلاديش
ماليزيا
صندوق النقد الدولي
الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
باكستان
تايلند

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على كلمات فرادى الوفود **في موعد أقصاه يوم الجمعة، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩**، إلى العنوان التالي:
UNCTAD Editorial Section, Room E.8106, Fax No. 907 0056, Tel. 907 5656/5655

مقدمـــــة

البيانات الافتتاحية

١- قال **الرئيس المنتهية مدة رئاسته لمجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والأربعيـــن** إن الأحـــداث البارزة والإنجازات التي شدتها السنة الماضية شملت الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والأربعين للمجلس والمناقشات الكثيفة حول أثر الأزمة المالية في التجارة والاستثمار والتنمية، والدورة المشتركة التـــي عقـــدت مـــع الجمعية العامة باستخدام الربط الفيديوي عبر الأطلنطي، وفي ذلك دلالة واضحة على أن الأونكتاد بلغ مرحلة النضج من حيث تحديث نظمه للاتصالات وطرقه للعمل، وقمة الشراكة المعقودة في ليون التي كانت حدثاً تجديدياً يمكن أن تحذو حذوه سائر المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد أمكن للمجلس، خلال السنة، أن يتوصل إلى تفـــاهم وتعاون فيما بين المجموعات يسّرا التصدي بطريقة بناءة وتخلو من المجابهة لقضايا ذات أهمية. وقام المجلس، بوجه خاص، بتنفيذ حصيلة إصلاحات الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد وبتقصّ تنفيذ استعراض نصف المدة، وتفـــاوض ووافق على جدول الأعمال الموضوعي للأونكتاد العاشر والجوانب التنظيمية للمؤتمـــر وشـــهد انطـــلاق العمليـــة التحضيرية للأونكتاد العاشر بما في ذلك إنشاء مجموعة الـ ٧٧ للجنتها التحضيرية وانعقاد الاجتماعـــات الوزاريـــة لمجموعة الـ ٧٧.

٢- وأضاف يقول إن من دواعي الارتياح أن تتيسّر تسوية القضية الصعبة المتمثلة في تمويل اشتراك الخـبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء التي يعقدها الأونكتاد والقرار الذي اتخذ في هذا الصدد قـــد أســـفر عـــن مشاركة أعرض من جانب البلدان النامية في عمل الأونكتاد ولكن يبقى هناك بطبيعة الحال مجال للتحسن في نوعية وهيكل اجتماعات الخبراء. ومن المشاكل العالقة الأخرى التي كانت تنتظر التصدي لها ما يتمثل في برنامج عمـــل الفريق العامل الحكومي الدولي من الخبراء المعني بالمقاييس الدولية للمحاسبة والتبليغ، وقضية استرداد التكـــاليف، والعملية التحضيرية المفضية إلى الأونكتاد العاشر. وفي هذا الصدد كانت التحضيرات المتعلقة بالمؤتمر تسير وفق الآجال المحددة وهذا راجع إلى حد كبير إلى التبكير بنشر تقرير الأمين العام للأونكتاد (TD/380) في الوقت المناسب للاجتماعات الوزارية الإقليمية. ومن شأن الأفكار الشخصية التي أبداها الأمين العام في التقرير أن تحفز كل فـــرد على التفكير الجاد في التوجهات المقبلة للأونكتاد بل وفي الحكمة المتوارثة من النماذج الإنمائية.

٣- وقال **الرئيس المنتخب حديثاً لمجلس التجارة والتنمية في دورته السادسة والأربعين** إن عمل المجلس، مع اقتراب الأونكتاد العاشر، سيندرج في سياق تطور الأونكتاد الذي حدث بعد تحولات الاقتصاد العالمي منذ أن أنشـــئ الأونكتاد في عام ١٩٦٤. فالدول الأعضاء نفسها هي المسؤولة عن التوجهات المقبلة لهذه المنظمة وينبغي لـــها أن تنتهج نهجاً واقعياً وعملياً دون تجاهل لحقيقة أن مقداراً معيناً من التعاون المؤسسي والمالي قائم حتى على صعيـــد منظومة الأمم المتحدة. ويجب على الأونكتاد أن يحتل الموقع الذي يمكّنه من الوفاء بالاحتياجـــات الماليـــة لجميـــع الأعضاء فيه. وقد قوبل ما اضطلع به من بحث وتحليل باستحسان واسع النطاق وأسهم مساهمة مفيدة مـــن حيـــث الإعداد للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وفيما يتعلق بالتحضيرات للأونكتاد العاشر، فإن الهدف هو وضع

نص بحلول الدورة التنفيذية الثالثة والعشرين للمجلس في ١٧ كانون الأول/ديسمبر وتعيين الخطوط العريضة على الأقل للنص بحلول موعد انعقاد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

٤- وقال **الأمين العام للأونكتاد** إن عدداً من الأحداث والبيانات الأخيرة بدت وكأنها تشكل نموذجاً يوحي بإدراك متزايد من جانب المجتمع الدولي للهموم التي طالما أبرزها الأونكتاد وهذا في حد ذاته يبشر بالخير بالنسبة للأونكتاد العاشر. والانخفاض الذي حدث مؤخراً في أسعار الأسهم بيّن أن أكبر خطر يكمن في الرضاء عن النفس والامتناع عن استخلاص الدروس القاسية من الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً. والعودة إلى عدم الاستقرار تبرر التحذيرات التي صدرت في الماضي عن أمانة الأونكتاد. وقد شدد مدير صندوق النقد الدولي في بيانات أدلى بها مؤخراً في واشنطن ومراكش على الأولوية العليا الواجب إيلاؤها لمكافحة الفقر وأبرز رئيس البنك الدولي تزايد أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها ودعا المدير العام لمنظمة التجارة العالمية إلى إيلاء اهتمام أكبر باحتياجات البلدان النامية في المفاوضات التجارية التي تجري مستقبلاً. ولذلك فإن النموذج الآخذ في البروز على هذا النحو يظهر إدراكاً متزايداً لتشعب القضايا الإنمائية وتوافقاً متنامياً في الآراء حول هذا التشعب تمشياً مع التحليل الذي وضعته أمانة الأونكتاد في السنوات العشر الماضية.

٥- وقد شدد ذلك التحليل على عدد من النقائص في الترتيبات الوطنية والعالمية التي تعيق التنمية. أولها أن عدم الاستقرار المتزايد في النظام المالي الدولي يعني، ما لم تتخذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لتنظيم وضبط التدفقات الرأسمالية الدولية، أن القوة التدميرية لعدم الاستقرار هذا ستزداد. ثانياً، تزيد أوجه عدم التناسق المتأصلة في النظام التجاري في تكلفة اندماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي فيما تقلل من المنافع المنجرة عنه. ثالثاً، هناك ترابط وثيق بين عدم الاستقرار المالي وعدم استقرار أسعار الصرف بل إن كلاً منهما يزيد نار الآخر اشتعالاً، وينتج عن ذلك ضرورة التصدي للتجارة والتمويل بشكل متكامل من أجل تصميم سياسات وطنية وعالمية متوافقة. رابعاً، تسببت نواحي الضعف في جانب العرض وفي الجانب المؤسسي في البلدان النامية في التقليل من كفاءة الآلية التسعيرية وتطلبت مزيداً من التشديد على بناء المؤسسات والعمل والتدخل بشكل إيجابي ومرونة أكبر بالنسبة للبلدان النامية على صعيد الترتيبات العالمية. وأخيراً تفاعلت النقائص في الترتيبات العالمية ونواحي الضعف الهيكلي في البلدان النامية لتتسبب في هبوط النمو في تلك البلدان وتوسيع الفجوات وتفاقم الفقر. وقد شدد تحليل الأونكتاد بشكل دائم على الترابط بين القضايا وتيسر هذا النهج بفضل التغطية الواسعة لولايات الأونكتاد.

٦- ومضى يقول إن التحضيرات للأونكتاد العاشر تجري على قدم وساق وفي المواعيد المحددة لها. وإذا ما تبين أن في الإمكان التوصل إلى اتفاق حول نص أساسي بحلول موعد الدورة التنفيذية الثالثة والعشرين للمجلس في منتصف كانون الأول/ديسمبر أمكن عندئذ للمؤتمر أن يكرس للتدبر في التجربة الإنمائية بغرض تحديد أولويات واضحة للتجارة والتنمية تستند إلى نهج عملي ينطوي على عناصر منها تنمية الموارد البشرية والتعاون التقني. ومن شأن نهج كهذا أن يمهد السبيل لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي يؤمل أن يسفر عن صدور التزامات عملية تعقد لفائدة أقل البلدان نمواً.

٧- وقال **المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين** (زامبيا) إن الدورة السادسة والأربعين للمجلس هي مناسبة مهمة تتاح بالنسبة للأونكتاد في سياق الإعداد للأونكتاد العاشر. وهناك قضايا مهمة يجب أن تعالج وهي تشمل الترابط ومتابعة برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، والتحضيرات للأونكتاد العاشر والتحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠١. وأردف قوله إن مجموعته ترحب بالوثائق الجيدة التي أعدتها الأمانة للدورة وهي تتطلع لصياغة النص السابق للمؤتمر في اللجنة الجامعة.

٨- وقال ممثل **فنلندا**، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، إن هذا الاتحاد مستعد للتعاون تعاوناً كاملاً مع شركائه والمساهمة في انطلاق العملية التحضيرية للأونكتاد العاشر في إطار اللجنة التحضيرية. وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به الأمين العام للأونكتاد قال إن ما أدهشه بصورة خاصة هو التشديد الذي وجّه إلى الاختناقات في جانب العرض. وفيما يتعلق بالوثائق التي أعدت للمجلس فإن الاتحاد الأوروبي يأسف لعدم نشر التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً. إذ إن أقل البلدان نمواً تمثل أولوية بالنسبة للأونكتاد وعدم نشر التقرير من شأنه التأثير تأثير سلبياً.

٩- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إن وفده يتفق في الرأي القائل بوجوب تعزيز دور الأونكتاد بوصفه جهة للتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة بالنسبة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والتمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. وينبغي لجميع أنشطة الأونكتاد أن تستند إلى مبدأ العالمية وهذا يعني إيلاء العناية الواجبة لكافة البلدان أو مجموعات البلدان.

١٠- وينبغي أن يمثل الأونكتاد باستمرار محفلاً لتناول القضايا الجديدة والناشئة ويتوجب أن يعزز تعاونه مع المنظمات الدولية الأخرى ويتلافى الازدواج. وقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة مرة أخرى عجز النظام المالي العالمي على توفير رد الفعل المناسب وساهم تحليل الأونكتاد في الحوار الدولي بشان آليات تدبير واتقاء الأزمات. والجولة الجديدة من المفاوضات التجارية الدولية سوف تكون طويلة ومتشعبة وينبغي للأونكتاد أن يسهم في التحضيرات لهذه الجولة.

١١- وقال إن الآثار المترتبة على الأزمة المالية قد أمكن عملياً التغلب عليها في بلده وإن الاقتصاد يشهد انتعاشاً. وسوف تتبع الحكومة سياسة إصلاحية تعزز اندماج البلد في النظام الاقتصادي العالمي وستواصل التفاوض حول انضمام بلده إلى منظمة التجارة العالمية.

١٢- وأردف قوله أن بلده يدعم أنشطة الأونكتاد الهادفة إلى تنفيذ برنامج العمل لفائدة أقل البلدان نمواً فضلاً عن مساعدة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بفترة انتقالية على الاندماج في الاقتصاد العالمي والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وينبغي مواصلة إصدار النشرات الرئيسية الثلاث للأونكتاد.

١٣- ورحَّب ممثل **بيلاروس** بالجهود التي بذلت في السنوات الأربع الماضية لتنفيذ الولايات المعتمدة في ميدراند. والجهود المبذولة في سبيل تعزيز البحث والتحليل اللذين يقوم بهما الأونكتاد وبناء توافق الآراء والتعاون التقني ينبغي أن تتواصل على صعيد برامج العمل المقبلة. وينبغي للأونكتاد أن يكون نشطاً في المجالات التي يتمتع فيها بميزة نسبية وهي تشمل تنمية المشاريع والكفاءة في التجارة والتجارة الإلكترونية والاستثمار والخدمات. وهناك مجالات نشاط مهمة أخرى تشمل التعاون التقني وتوفير المساعدة على تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وفي مجال الإعداد لجولة الألفية المقبلة.

١٤- وفي سياق الأونكتاد العاشر قال إن بلده يرى أنه يتوجب زيادة تعزيز القدرة التحليلية للأونكتاد بحيث يتمكن من بحث المشاكل الرئيسية للتجارة والتنمية والخروج بتوصيات عملية.وينبغي لأنشطة الأونكتاد أن تتبع مبدأ العالمية بما يعني وجوب أن تراعى المراعاة الواجبة مصالح كل بلد أو كل مجموعة من البلدان.

١٥- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن توقيت الدورة السنوية للمجلس لعام ١٩٩٩ هو أنسب توقيت. حيث لم يسبق أن كان هناك تركيز مكثف على التجارة والقضايا ذات الصلة بالتنمية من شريحة عريضة من المصالح. وإن الولايات المتحدة ملتزمة بكفالة أن تنهض جولة سياتل بمستويات العيش وتنمي الفرص في مختلف بلدان العالم النامي ولا سيما أقل البلدان نموا. والبلدان التي فتحت اقتصاداتها على العالم قد هيأت الفرص وأسباب النمو والأمل لشعوبها.

١٦- وقال إن وفده يثمن بوجه خاص ما اضطلع به الأونكتاد من بحث وتحليل يتناولان الآثار الإنمائية للتجارة واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا العمل يشكل الميزة الأولية لهذه المنظمة. وإن التأخر الكثير في صدور ***تقرير أقل البلدان نمواً*** لمدعاة للأسف الشديد شأنه شأن غياب التقرير السنوي.

١٧- ***وتقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩*** يشدد على أهمية إتاحة سبيل الوصول المتنامي في وجه البلدان النامية وسوف تعمل الولايات المتحدة على تمهيد السبيل أمام أقل البلدان نمواً للوصول إلى الأسواق العالمية من خلال القانون المتعلق بإتاحة الفرص وأسباب النمو في أفريقيا، ومبادرة الحوض الكاريبي، وبرنامجها لنظام الأفضليات المعمم الخالي من الضرائب.

١٨- وفيما يتعلق بمعاملة البلدان النامية معاملة خاصة وقائمة على المميزة فإن اتباع مفهوم مطلق لمثل هذه المعاملة يكون خطأ فادحاً. وقال إن بلده مستعد للنظر في قضايا ومشاكل محددة على أساس كل قضية وكل مشكلة على حدة. كما أنه ملتزم بالعمل مع غيره من الأمم من أجل عرض مساعدة تقنية لمعاونة سائر الأمم على تنفيذ الإصلاحات التجارية فضلاً عن تطوير الأدوات الخاصة بشبكة "الإنترنت" العالمية والاتصالات السلكية واللاسلكية.

١٩- وإن التحليل الذي تضمنه ***التقرير*** للأزمة المالية الآسيوية يمثل تحليلاً قديماً وغير كامل ولا يعكس بما فيه الكفاية الدور المهم الذي تؤديه الأسواق المفتوحة أثناء الأزمة أو العوامل التي أسهمت في الانتعاش الذي شهدته

لاحقاً اقتصادات آسيوية عديدة. والأهم من ذلك أن التقرير لم يقدر حق قدرها العوامل التي أسهمت مساهمة ذات بال في الأزمة الأصلية ومنها بالخصوص عدم كفاية السياسات الاقتصادية الكلية المحلية وتخصيص الموارد. وكان يؤمل أن يقدم البحث والتحليل الجاريان اللذان يقوم بهما الأونكتاد صورة أكمل للمنافع الشاملة المنجرة عن تحرير التجارة.

٢٠- وفيما يتعلق بالأزمة، فإن جهود الإصلاح الاستراتيجي التي تبذلها بعض البلدان النامية تصطدم بعراقيل جدية من جراء فرط ثقل الديون. وفي هذا الصدد أعلن الرئيس كلينتون مؤخراً أن الولايات المتحدة ستسعى للحصول على إذن من الكونغرس بإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلغاء تصل نسبته إلى مائة في المائة بحسب ما تدعو إليه الضرورة وعندما تكون المدخرات التي يولدها مثل هذا التخفيف في الدين تستخدم لتمويل برامج التقليل من الفقر والوفاء بالحاجات الإنسانية الأساسية.

٢١- وبوسع الأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على وضع الاستراتيجيات الإنمائية الملائمة والمتوازنة ولكن استراتيجيته الإنمائية يجب أن تكون لها جذور تمتد في الأعماق في إطار المؤسسات التجارية والإنمائية الدولية الرئيسية الأخرى. ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي للدول الأعضاء عمله لكفالة استطاعة الأونكتاد تنفيذ برامج التعاون التقني والتحليل والبحث التي يقتضيها شركاؤه. وقال إن وفده سيواصل التشديد على مفهوم "الشراكة من أجل التنمية" بالحث على اتخاذ تدابير لتعزيز قدرة الأمانة على مساعدة البلدان النامية في المجالات الأولية لاختصاص الأونكتاد. ولجميع الدول مصلحة مهمة في سير شؤون الأونكتاد على النحو السليم.

أولاً- العملية التحضيرية للدورة العاشرة للمؤتمر: إنشاء اللجنة الجامعة (البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٢- قال **الرئيس** إن المتوقع من المجلس، تمشياً مع الممارسة المعمول بها، أن ينشئ لجنة تحضيرية جامعة بغية القيام بأمور منها إعداد النص السابق للمؤتمر للأونكتاد العاشر. وسوف تكون تقارير الاجتماعات التحضيرية الإقليمية وغيرها من الوثائق المقدمة من الدول الأعضاء متاحة إلى اللجنة التحضيرية. كما سيعرض على هذه اللجنة تقرير الأمين العام للأونكتاد إلى المؤتمر فضلاً عن وثائق المعلومات الأساسية المقدمة من مختلف الجهات القائمة بأنشطة سابقة للمؤتمر وتقارير أخرى متأتية من الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وسوف تجري اللجنة الجامعة استعراضاً متعمقاً وتبادلاً للآراء بشأن الوثائق المقدمة إلى المجلس والغرض من ذلك هو بداية صياغة نص سابق للمؤتمر. وستتمثل المهمة أثناء الأسبوع الثاني من دورة المجلس وأثناء شهر تشرين الثاني/نوفمبر في التوصل إلى توافق للآراء بشأن النص السابق للمؤتمر الذي سوف يحال إلى المؤتمر في الدورة التنفيذية السابعة عشرة للمجلس التي تعقد في كانون الأول/ديسمبر.

٢٣- وينتظر من اللجنة التحضيرية أن تنشئ لجنة تنظيمية تحت رئاسة البلد المضيف، وسيكون تقرير اللجنة التنظيمية متاحاً للجنة التحضيرية خلال أعمالها. ويجوز للجنة التحضيرية أن تنشئ أفرقة عاملة أخرى تعنى بالبنود الموضوعية. ويتوقع الفروغ من العملية التحضيرية في أواسط كانون الأول/ديسمبر.

الإجراء الذي اتخذه المجلس

٢٤- قرر المجلس إنشاء لجنة جامعة مفتوح باب العضوية فيها ويرأسها رئيس المجلس من أجل صياغة نص موضوعي سابق للمؤتمر يحال إلى المؤتمر وللنظر في أية مسائل أخرى ذات علاقة بالموضوع يرى أنها ضرورية بوصفها جزءا لا يتجزأ من العملية التحضيرية للمؤتمر.

ثانياً- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: التجارة والنمو والتمويل الخارجي في البلدان النامية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٢٥- كانت أمام مجلس التجارة والتنمية عند النظر في هذا البند الوثيقتان التاليتان:

تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٩ (UNCTA/TDR/1999 and Overview)؛

تقرير الاستثمار العالمي ١٩٩٩ (UNCTA/WIR/1999).

٢٦- وقال **رئيس فرع الاقتصاد الكلي وسياسات التنمية** وهو يلخص النتائج التحليلية الأساسية والاستنتاجات السياسية في ***تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٩*** ***للتقرير*** إن النتيجة الرئيسية هي أن زيادة اندماج البلدان النامية في النظام التجاري والمالي العالمي لم يؤد إلى استقرار أكبر ونمو أسرع، فقد أوضح ***التقرير***، وهو يبحث الاتجاهات طويلة الأجل في تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، أنه مع التحول من التمويل الرسمي إلى التمويل الخاص زاد تركز تدفقات رأس المال على عدد صغير من البلدان. وكان جانب كبير من هذه التدفقات غير مستقر للغاية كما أوضح التحليل التفصيلي لأسباب أزمة شرق آسيا وآثارها في ***تقرير التجارة والتنمية*** لعام ١٩٩٨.

٢٧- وأشار ***التقرير*** إلى أنه حتى ينجح تحرير التجارة في تحقيق نمو أسرع وأكثر ثباتاً للعالم النامي لا بد من استيفاء عدد من الشروط. وأهم شرط محلي هو ضمان أسعار صرف ثابتة وتنافسية، غير أن الشروط العالمية تعادل هذا الشرط في الأهمية أو حتى تزيد عليه، وهي تشمل نمو أسواق التصدير، وتحسن إمكانية الوصول إلى هذه الأسواق، خاصة في المجالات ذات الأهمية التصديرية البالغة للبلدان النامية، ويمكن للبلدان النامية أن تكسب ما يصل إلى ألف مليار دولار أمريكي من عائدات التصدير السنوية من المنتجات التي تمتلك ميزة نسبية فيها لكنها تواجه حالياً أسواقاً راكدة ونزعة حمائية في الشمال.

٢٨- ومن المهم أيضاً منح مزيد من المرونة للبلدان النامية لتمكينها من التغلب على ضعف طاقات العرض. كما أن المعاملة الخاصة والتفضيلية ومراعاة الظروف الفردية والفوارق بين البلدان من حيث قدرتها على العرض ينبغي أن تمثل جزءاً من الالتزامات التعاقدية للنظام التجاري.

٢٩- ولا يقترح في ***التقرير*** قلب عملية اندماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي، وإنما القضاء على عدم الاتساق والتحيز اللذين تنتفي معهما مزايا مثل هذا الاندماج، من أجل الحفاظ على زخم الاندماج والعولمة.

٣٠- وقال المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (كولومبيا) إن بلدان إقليمية أجرت إثر أزمة الديون في الثمانينات إصلاحات هامة تعزز التثبيت والتكييف الهيكلي، وأن هناك حاجة الآن إلى تدعيم انجازات هذه الاصلاحات، وخاصة فيما يتعلق بتثبيت ظروف العمالة، وتحقيق توزيع أكثر عدالة لمزايا النمو. لكن اتجاهات الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، كما يتبين من ***تقرير التجارة والتنمية*** عن العام الحالي، تهدد توازنات الاقتصاد الكلي في بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٣١- ونتيجة للأزمات المالية في أنحاء أخرى من العالم، خسرت اقتصادات الإقليم ١٠ مليارات دولار من عائدات التصدير بسبب انخفاض أسعار التصدير، وحدث هبوط شديد في تدفقات رأس المال. ورغم أن هناك الآن بعض أمارات الاستقرار في الإقليم، فإن الوضع ما زال، إلى حد بعيد، غير مؤكد نظراً لأن أزمات السيولة أصبحت سمة ملازمة لسير النظام المالي الدولي، ويمكن أن يكون لحجز الأسواق أثر سلبي على آفاق التنمية، شأنه في ذلك شأن سوء تدخل الدولة. غير أنه يستدل من التجربة أنه لا الدولة وحدها ولا السوق وحدها قادرة على خلق الثروة وتوزيعها بكفاءة وانصاف.

٣٢- والمشكلة التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم ليست هي العولمة في حد ذاتها، وإنما الطريقة التي تدار بها وتنظم عملية العولمة. ونظراً لتعقد هذه القضايا، فليس هناك حل فريد. إلا أنه لا بد من انتهاج سياسات عالمية للتصدي للمشكلات العالمية، ومن ثم فإن دور الأونكتاد في إيجاد التوافق الدولي وكمحفل للدراسة المتكاملة للقضايا التجارية والمالية والانمائية أهم من ذي قبل.

٣٣- ويتطلب النمو الاقتصادي الاستقرار المالي، ومن ثم فإن من الضروري تحسين سير النظام المالي الدولي، والتغلب على الفجوة بين أسواق مالية دولية تزداد تعقداً وعدم وجود إطار ملائم متعدد الأطراف للتنظيم والاشراف. كما استتبعت العولمة استراتيجيات جديدة للشركات فيما يتعلق بالانتاج والتوزيع، في حين أن الحكومات، وخاصة حكومات البلدان النامية، لم توسع بعد قاعدة اتخاذ قراراتها الاقتصادية.

٣٤- إن الأزمة الآسيوية لم تبين فحسب عدم استقرار تدفقات رأس المال الدولية بل بينت كذلك أنه حتى الدول ذات الأسس الاقتصادية السليمة يمكن أن تتأثر بالأزمات المالية التي ترجع إلى عوامل لا تستطيع التحكم فيها. وأوضحت الأزمة كذلك أن النظام المالي الدولي الحالي ليس مجهزاً لمنع حدوث هذه الأزمات أو لإدارتها بكفاءة. ومن هنا فإن لاصلاح النظام النقدي الدولي والبناء المالي أهمية أساسية لكل البلدان، وينبغي إشراك المجتمع الدولي بأسره، بما فيه البلدان النامية، في هذه العملية. وعلى الأونكتاد أن يساعد هذا الاصلاح ويشارك فيه بنشاط.

٣٥- ويتوقف نجاح أي استراتيجية تنمية متجهة إلى التصدير على معدل النمو في البلدان المتقدمة وإمكانية وصول المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية إلى أسواقها. كما يتوقف على طاقة التصدير في البلدان النامية، وعلى مرونة سياستها في خلق هذه الطاقة، وتعزيز قدرة صناعاتها على المنافسة الدولية. وينبغي أن تنعكس

هذه الجوانب في جدول أعمال كل من الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وجولة منظمة التجارة العالمية الألفية القادمة.

٣٦- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (جمهورية إيران الإسلامية) إن آسيا مرت في العامين الماضيين بمرحلة بالغة الصعوبة من تنميتها، فعقب الأزمة المالية وأزمة العمالة هبط بشدة نمو الناتج في معظم بلدان الإقليم بل حتى أصبح سلبياً. وكان الانكماش أعمق مما كان متوقعا. كما تأثرت بالأزمة تأثراً سلبياً البلدان النامية في الأقاليم الأخرى والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال اقتصادي، في حين كان الأثر على البلدان الصناعية مواتياً نتيجة هبوط أسعار السلع الأولية الأساسية والمصنوعات المستوردة من البلدان النامية. وتؤتي جهود التكييف الآن ثمارها في معظم البلدان الآسيوية، لكن الانتعاش المستدام يتوقف بصورة حاسمة على النمو في أسواق البلدان الصناعية وتحسن الوصول إليها، وينبغي التصدي للاختلالات التجارية بين البلدان الصناعية الرئيسية عن طريق سياسات اقتصاد كلي أكثر توسعية في البلدان ذات الفائض.

٣٧- وإذا كانت الأزمة قد كشفت عن أوجه ضعف في النظم المالية المحلية وفي سياسات سعر الصرف فإن من الضروري أيضاً النظر إليها في سياقها الدولي، فقد سبقتها - كالأزمات الأخيرة الأخرى - تدفقات رأس مال زائدة عجزت البلدان المستقبلة عن استيعابها بكفاءة، وفجرتها تغيرات في نمط المتغيرات الاقتصادية والمالية الدولية تتجاوز سيطرة البلدان المعنية. وتحتاج البلدان النامية لكيما تقلل خطر حدوث أزمات مماثلة في المستقبل إلى تعزيز نظمها المالية المحلية، وتحسين إدارة أسعار صرفها، غير أنه نظراً للطبيعة الشاملة للأزمات الأخيرة فإن من الضروري تناول هذه القضية في الإطار الأوسع لإصلاح البناء الدولي المالي.

٣٨- وفي عملية العولمة، وبوجه خاص نتيجة لتحرير التجارة، ارتبط بطء النمو في كثير من البلدان النامية بعجز خارجي أعلى وزيادة احتياجات التمويل الخارجي. وإذا كان التمويل الرسمي قد ركد بالنسبة لمعظم البلدان أو حتى انخفض فقد زادت تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية زيادة كبيرة في العقد الماضي، إلا أنها تركزت على عدد ضئيل من اقتصادات السوق الناشئة. وعلى العكس واجهت معظم البلدان النامية انخفاض مساعدات التنمية الرسمية، وتدهور شروط التبادل، والحواجز التجارية في البلدان الصناعية أمام المنتجات التي تمتلك البلدان النامية ميزة نسبية فيها. على أن البلدان التي استفادت من تدفقات رأس المال الخاص تعرضت كذلك لعدم ثبات هذه التدفقات ولخطر انقلابها المفاجئ. ومن الواضح أن التمويل الإنمائي يحتاج إلى أن يوضع على أساس أمتن، وألا يترك كلية للأسواق. وتحتاج البلدان التي ليس لها منفذ إلى رأس المال الخاص إلى مستوى أعلى من التمويل الرسمي، وهنلك حاجة إلى تدابير متسارعة لتخفيف الدين في أفقر هذه البلدان.

٣٩- كما يمكن تخفيف الاعتماد على التمويل الخارجي باستغلال الطاقة التجارية الهائلة الموجودة لدى الدول النامية. وتتمثل هذه الطاقة بوجه خاص في المنتجات الزراعية والمصنوعات التي يمكن انتاجها بمدخلات متواضعة نسبياً من رأس المال والمهارات. وتجسيد هذه الطاقة يتطلب اتباع البلدان النامية لاستراتيجية تنمية تتجه إلى

التصدير، إلا أن هذه الاستراتيجية لا يمكن أن تنجح إلا إذا تحسن الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة. وينبغي أن تكون هذه القضية الأخيرة هي بؤرة جولة مفاوضات التجارة الدولية الجديدة القادمة.

٤٠- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (جنوب أفريقيا) إن الهبوط في الطلب على السلع الأولية الأساسية وفي أسعارها في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية أثر تأثيراً خطيراً على البلدان الأفريقية، التي يعتمد أغلبها على صادرات عدد صغير من مثل هذه السلع، وزاد الهبوط الناجم عن ذلك في عائدات التصدير من تفاقم وضع هو أصلاً هش، يتسم بالقيود الهيكلية ومتأخرات الديون وعدم كفاية مستوى تمويل التنمية. وحالت كل هذه العوامل دون أن تستثمر كثير من البلدان الأفريقية بالدرجة الكافية في تنمية الموارد البشرية والبنى الأساسية المادية.

٤١- ورغم أن البلدان الأفريقية قد اضطلعت بإصلاحات هامة فإنها لم تنجح بعد في اجتذاب استثمارات أدنبية كافية. وعلى المجتمع الدولي، من أجل تجنب المزيد من تهميش البلدان الأفريقية في عملية العولمة، أن يدرس اتخاذ تدابير لتشجيع تدفقات الاستثمار إلى أفريقيا. كما أن على المجلس أن يدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة وعملية لقلب الانخفاض المستمر في مساعدة التنمية الرسمية التي هبطت إلى أقل من ثلث الأهداف المتفق عليها دولياً.

٤٢- وما زال عبء الديون الخارجي قيداً كبيراً على نمو كثير من الاقتصادات الأفريقية. وحتى الآن لم تؤد مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى أي تخفيض كبير في ديون أفريقيا. وما زال تخفيف الدين في ظل المبادرة متوقفاً على استيفاء مؤشرات الأداء وفقاً لتسهيل التكييف الهيكلي المعزز، لكن برامج التكييف الهيكلي كثيراً ما تعرضت لأخطاء في التنفيذ نتيجة سوء التصميم ونقص الملكية؛ ومن ثم فإن من الحتمي ايجاد طرق جديدة لتحسين مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والاسراع بالعملية، والسماح بتأهل مزيد من البلدان لتخفيف الدين. وينبغي أن تقيم ديون أفريقيا هيئة مستقلة من شخصيات بارزة ملمة بالقضايا المالية والاجتماعية والإنمائية، بهدف تحديد جزء الدين غير القابل للسداد والغاء الدائنين له.

٤٣- ونظراً لأهمية صادرات البلدان النامية في دفع نمو الناتج فإن من المؤسف أن على البلدان النامية أن تواجه مستويات مرتفقة من التعريفات ونزعة الحماية في البلدان الصناعية: وكان الوصول إلى الأسواق بالغ الصعوبة في المجالات ذات الأهمية التصديرية الخاصة للبلدان النامية، والتي لديها ميزة نسبية فيها. ومن الحتمي أن تجري البلدان المتقدمة تكييفات هيكلية تلغي تدابير الحماية والدعم في القطاعات التي لم يعد لها ميزة نسبية فيها. وفضلاً عن ذلك ينبغي أن تعطى البلدان النامية مساحة سياسية أوسع في جهودها من أجل التصنيع.

٤٤- وفيما يتعلق باجتماع سياتل الوزاري لمنظمة التجارة العالمية كان من التحديات الرئيسية ضمان إيلاء الاعتبار اللازم لقضايا التنمية في التصميم اللاحق للنظام التجاري متعدد الأطراف. وكان لدعم الأونكتاد للبلدان النامية في وضع جدول أعمال ايجابي وغير ذلك من الاستعدادات للجولة التجارية القادمة أهمية كبيرة.

٤٥- وقال ممثل **فنلندا**، متحدثاً باسم **الاتحاد الأوروبي**، إن ***تقرير التجارة والتنمية*** يرسم صورة كئيبة للوضع الاقتصادي العالمي، ويقلل من شأن مزايا التحرير، وهذا أمر يؤسف له، فالاتحاد الأوروبي لا يشاطر الرأي القائل إن البلدان النامية لم تستنفد إلا قليلاً جداً من نتائج جولة أوروغواي، فمن المبكر والصعب للغاية الحكم على الأثر الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها في هذه الجولة، ومن أجل تحقيق كسب من المشاركة في النظام التجاري متعدد الأطراف فإن تحرير الواردات يوازي في أهميته، على الأقل، تحرير أسواق التصدير، ولا يمكن لغير الدول التي فتحت أسواقها أن تنتظر كسباً من نتائج جولة أوروغواي. وينبغي أن تصحب هذا التحرير دائرة واسعة من التدابير المحلية إذا أريد له أن يسهم بنجاح في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٤٦- وينبغي ألا ترفض البلدان النامية التحرير، بل أن تنخرط بدرجة أكمل في هذه العملية في الجولة التالية من المفاوضات التجارية الدولية. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على تعزيز البعد الانمائي في جولة جديدة شاملة.

٤٧- وقال ممثل **تايلند** إن تحليل ***تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩*** جاء مناسباً في إثارته مسائل تتعلق بالاختلالات في الاقتصاد العالمي من زاوية النظام التجاري متعدد الأطراف والبناء المالي الدولي. ورغم أن آفاق الانتعاش الاقتصادي العالمي قد تحسنت فإن إمكانية وقوع أزمات جديدة ما زالت باقية، وما زالت تدفقات رأس المال على البلدان النامية أدنى كثيراً من مستوياتها قبل الأزمة. ومن الضروري توفير فرصة أوسع لكي تصل صادرات البلدان النامية إلى البلدان الصناعية لضمان الانتعاش المستدام في الجنوب.

٤٨- وينبغي أن يتصدى المجتمع الدولي للقضايا المتعلقة بالمخاطر الجانبية للعولمة، ومعدل التحرير، وتقلب التدفقات المالية. وفي عملية الاندماج في النظم التجارية والمالية الدولية ينبغي أن يتناسب معدل تحرير كل اقتصاد واندماجه مع مستوى تنميته، كما أن هناك ضرورة لتحقيق توازن أفضل بين حقوق البلدان النامية والتزاماتها بمقتضى قواعد التجارة متعددة الأطراف. وتحتاج البلدان إلى مرونة سياسية أوسع وإلى تحسين وصول صادراتها إلى الأسواق من أجل أن تجمع بين التحرير والنمو، ومن المهم كذلك منع المعايير الإصحاحية ومعايير العمل والبيئة الجديدة من أن تترجم إلى حواجز تجارية جديدة في البلدان الصناعية. وهناك حاجة إلى نهج شامل لإدارة العولمة بطريقة تحقق بها البلدان النامية أقصى فائدة من العملية وتقلل إمكانية التهميش إلى الحد الأدنى. وأخيراً من الضروري تعزيز التماسك السياسي بين المنظمات الدولية لضمان أن تكمل جهودها الإنمائية بعضها بعضاً، وزيادة تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي بين البلدان المتقدمة من أجل تجنب الاختلالات الاقتصادية العالمية.

٤٩- وقال ممثل **باكستان** إنه وإن كان النظام التجاري متعدد الأطراف قد أدى إلى تحسنات في مسلك التجارة، فإنه لم يصل إلى مستوى ما بشر به، وإنما هو بالأحرى يسهم في عدم المساواة بين البلدان، وقد أثر عدد من نواقص النظام تأثيراً سلبياً على البلدان النامية: المعدل المخيب للآمال لزوال القيود على تجارة النسيج، والمظالم الكامنة في الاتفاق بشأن الزراعة، وإساءة استخدام البلدان المتقدمة لأحكام مكافحة الإغراق، والتقدم المحدود في تحرير التجارة في الخدمات ذات الأهمية للبلدان النامية، وارتفاع التعريفات وتصاعدها على معظم المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، وارتفاع التكاليف الخاصة بجوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة

بالتجارة (TRIMs). وتتطلب هذه المسائل وغيرها اهتماماً جاداً، إلا أن بعض البلدان التجارية الرئيسية تتغاضى عن عدم الاتساق والاختلال في النظام، مقدمة بدلاً من ذلك مساعدة تقنية. وقد أصبح تصحيح الاختلالات القائمة أولية ملحة الآن.

٥٠- وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله التحليلي للنظام التجاري متعدد الأطراف، وخاصة فيما يتعلق بمشكلات المنافسة غير المتكافئة، والمرونة السياسية اللازمة لمتابعة أهداف التنمية، والمعدل الأقل للتحرير، وعليه كذلك أن يوضح الصلات بين الترابط والعولمة، مع زيادة دقة تحليل الظاهرتين. وفي هذا الصدد ينبغي الحذر عند إجراء الدراسات المشتركة مع المنظمات الدولية الأخرى بحيث لا تمس بمنظور التنمية المتميز للأونكتاد.

٥١- وقال ممثل **بولندا** إن التحويلات والإصلاحات الاقتصادية التي اضطلع بها بلده في أعقاب التغييرات الجذرية التي حدثت في عام ١٩٨٩ تؤتي الآن أكلها. إلا أن مشاكل جديدة قد ظهرت، مثل بطالة الشباب وعجز الميزان التجاري وغير ذلك من آثار الإصلاح غير المباشرة غير المرغوب فيها. وإن الدروس المستفادة من كلا جانبي التجربة البولندية يمكن أن تقدم معلومات إلى عملية الإصلاح في البلدان النامية، وإن الحكومة البولندية توشك أن تنظم بصورة قانونية برنامجاً للمساعدة الإنمائية يهدف إلى تعزيز الإصلاحات في البلدان النامية وفي الاقتصادات الانتقالية.

٥٢- وقال إن موضوع الأونكتاد العاشر، الهام للغاية، يواجه التحديات الأكثر استعجالاً التي تطرحها حالة الاقتصاد العالمي الراهنة، وإن بولندا توّاقة إلى المساهمة في إعداد آليات تهدف إلى تقليل مخاطر العولمة. وإن زيادة مشاركة مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص، ولا سيما الشركات عبر الوطنية، أمر مرحب به في محاولة حل المشاكل الملموسة المرتبطة بالعولمة. وإن السعي للتوفيق بين مصلحة الشركات التي تسعى إلى المنافسة والمنفعة المالية والتطلع الإنمائي للحكومات إنما يشكل تحدياً يتعيّن التصدي له في إطار العولمة الأوسع.

٥٣- وقال ممثل **إثيوبيا** إن ***تقرير التنمية البشرية*** الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤكد النتائج التي توصل إليها ***تقرير التجارة والتنمية*** فيما يتعلق بالمزايا النسبية للسياسات الإنمائية المبنية على أساس السوق، ولا سيما أثرها على توزيع الدخل داخل الدول وفيما بينها. ومن المؤسف أن ***تقرير أقل البلدان نمواً*** الذي أعده الأونكتاد، والذي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى إثيوبيا، لم يتح بعد.

٥٤- وقال إن أثر الأزمة الآسيوية على أسعار السلع الأساسية كان له وقع سلبي بوجه خاص على إيرادات التصدير الأفريقية، حيث إن عدداً من البلدان الأفريقية تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات سلع أساسية قليلة. فينبغي للأونكتاد أن يُجري مزيداً من البحث في العوامل التي تؤثر في انخفاض نصيب البلدان النامية من الأسواق العالمية للسلع الأساسية الأولية. وثمة سبب للشعور بقلق شديد هو واقع أن عبء الديون، بالاقتران مع الأسعار المنخفضة للسلع الأساسية، يظل يُضعف التوقعات الإنمائية للبلدان الأفريقية.

٥٥- وأضاف أن التحَدّي بالنسبة إلى القرن القادم هو إدماج البلدان النامية، وبوجه خاص أقل البلدان نمواً، في الاقتصاد العالمي، بينما يجري العمل على تضييق التفاوت المتزايد باطراد في الدخل بين البلدان والمناطق.

٥٦- وقال ممثل **الهند** إنه أصبح مسلّماً به الآن أن على الأسواق والحكومة أن تكمل بعضها بعضاً إذا أريد للسياسات الإنمائية أن تتكلل بالنجاح. ولقد بني تحرير التجارة في الهند على الإصلاحات التدريجية لا على نهج "التحول المفاجئ". وبينما ارتفع نصيب الواردات والصادرات على السواء من الناتج المحلي الإجمالي، هبط عجز الحساب الجاري، واستمر نمو الإنتاج في الارتفاع حتى بالرغم من تأثر الاقتصاد بالاتجاهات التنازلية التي أعقبت الأزمة الآسيوية. وفي الوقت ذاته، خُفّض التضخم إلى أقل من ٢ في المائة.

٥٧- وأضاف أن تحرير حساب رأس المال هدف طويل الأجل، ولكن، ينبغي أيضاً معالجته بطريقة متبصّرة في عواقب الأمور وحذرة من أجل تعزيز تطور بيئة مستقرة لتدفقات رؤوس الأموال المستدامة. وقد أصبح الآن مسلّماً به على نطاق واسع أن الأسواق الناشئة يجب أن لا تحرر حساباتها لرؤوس الأموال بدون أن تكون قد اتخذت إجراءات مسبقة لتقوية نظمها المالية. وبفضل اتباع هذا النهج، لم تواجه الهند الاضطراب المالي الذي حدث نتيجة للأزمة الآسيوية. ومن الأساسي أيضاً للبلدان المضيفة أن تحتفظ بحق تنظيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وفقاً لأولوياتها ولشواغلها الفردية.

٥٨- وهناك حاجة ملحة إلى معالجة اختلالات التوازن في النظام التجاري الدولي وأوجه القصور في اتفاقات جولة أوروغواي. فيتعيّن تقوية الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية، كما يتعيّن إعادة النظر في بعض الاتفاقات في ضوء الحاجة المسلّم بها على نطاق واسع إلى تعزيز الصناعات القادرة على المنافسة في البلدان النامية. ففي عدة قطاعات صناعية وفي الزراعة، تتعرّض لخطر شديد إمكانية وصول المنتجات ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية إلى الأسواق، وذلك بسبب التدابير الحمائية المتخذة أو الإعانة المقدمة في الشمال.

٥٩- ويتعيّن وضع مسألة انخفاض المعونة والتدفقات المالية الرسمية الأخرى في مقدمة جدول الأعمال العالمي، ويؤمل أن يتم تخفيف الديون في إطار المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون على أساس مبدأي الإضافة وتقاسم الأعباء العادل فيما بين البلدان المتقدمة. وينبغي عدم ترك تمويل الهياكل الأساسية المادية للمصادر الخاصة؛ وبالأحرى، ينبغي أن تلعب الموارد المتعددة الأطراف دوراً مركزياً في هذا التمويل.

٦٠- وقال ممثل **اليابان** إن تزايد أنشطة الناس والأعمال التجارية عبر الحدود، بالائتلاف مع تكنولوجيا المعلومات الجديدة، يتيح فرصاً هائلة لرفع مستوى الفعّالية الاقتصادية، ولكن، لا تشارك جميع الدول بالتساوي في منافع العولمة. فقد بدأ بعضها يخسر صناعات وموارد بشرية ويواجه تأخيرات في التصنيع. وقد أوجدت التحويلات الضخمة لرؤوس الأموال عدم استقرار، ليس فقط في البلدان الصناعية ولكن أيضاً في العالم بأسره. وهذه الاتجاهات تتزامن مع التناقص النسبي لدور الدولة في الشؤون الاقتصادية.

٦١- وقال إن التفاوتات في الدخل الآخذة في الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة نتيجة للعولمة هي مصدر قلق شديد. والاعتراف بهذا القلق هام بوجه خاص في ضوء البدء بجولة جديدة للمفاوضات التجارية. فالعالم بحاجة شديدة إلى مؤسسات، وطنية ودولية على السواء، يمكنها أن تعزز مزايا العولمة وأن تخفض تكاليفها.

٦٢- وأوضح أن الاقتصادات الآسيوية سائرة الآن على درب الانتعاش. إلا أن ثمة أربعة مجالات لا تزال تحتاج إلى الاهتمام بها وهي: التحسينات في مناخ الاستثمار؛ وإصلاحات النظام المالي، خصوصاً لمعالجة القروض عديمة الإنجاز؛ واستقرار أسعار الصرف؛ وتحسين شبكات السلامة الاجتماعية. وإن الحكومة اليابانية، التي تعمل، في جملة ما تعمل، بواسطة منظمات إقليمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، تقدم المساعدة إلى الاقتصادات التي تعرّضت لأعنف إصابة. ومع ذلك، أصبح واضحاً الآن أن المسائل النقدية والتجارية لا يمكن فصلها في أية مناقشات مقبلة بشأن التعاون الاقتصادي الدولي.

٦٣- وقال ممثل **إندونيسيا** إن النظام التجاري الدولي محرّك قوي للنمو والتنمية الاقتصاديين، لكن المنافع المحتملة لجولة أوروغواي لم تتحقق حتى الآن. فالبلدان النامية غير قادرة على أن تستغل ميزاتها المقارنة بالكامل، لأنها تواجه مختلف أنواع الحواجز الحمائية في البلدان الصناعية. ولا تستطيع البلدان المهمّشة أن تعزز قدراتها بوسيلة تمكّنها من الاندماج بنجاح في الأسواق العالمية.

٦٤- ويتعين على المجتمع الدولي أن يبحث عن طرق لتقوية قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف ولجعله أكثر عدلاً وشفافية. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالحاجة إلى معاملة البلدان النامية معاملة تفاضلية وأكثر مراعاة. ويتعين أن تصبح الإدارة في النظام الدولي أكثر فعالية إذا أريد للعولمة أن تساعد على تحسين نوعية الحياة وإذا أريد حماية الأمن الاقتصادي للمواطنين. وهذا يتطلّب وجود مؤسسات دولية أقوى وترابط أكبر للسياسة العالمية، بما في ذلك تعاون معزز بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

٦٥- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن المشروعات الخاصة أثبتت أنها محرّك النمو الاقتصادي. فالبلدان التي اتبعت سياسات سليمة كانت أسرع في الاندماج في النظام المالي العالمي، والبلدان التي اندمجت بصورة أسرع حققت معدلات نمو أعلى. وتقع على عاتق الحكومات مهمة إرساء الأسس لأسواق مالية سليمة ومفتوحة، بما في ذلك الأحكام القانونية المتعلقة بتحرك رؤوس الأموال وحماية المستثمرين، لكي تستطيع اقتصاداتها جني منافع الاندماج.

٦٦- ومن الأساسي للبلدان النامية أن تختار سياسات تعبئ الموارد المحلية وتضع الأولويات لها على النحو الملائم، وتجذب الاستثمار الأجنبي، وتستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو رشيد. إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مصدر فعّال ومستقر للتمويل الخارجي للبلدان النامية؛ وقد بقي مرناً حتى أثناء الأزمة المالية في عام ١٩٩٨. وإن سيادة القانون، وشفافية النظام المالي، وإمكانية إنفاذ العقود ذات أهمية مركزية لقدرة بلد من البلدان على اجتذاب التمويل الخارجي واستخدامه على نحو منتج.

٦٧- ويمكن للمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالإدارة السليمة للمديونية ثني البلدان عن تعريض نفسها لمخاطر مالية كثيرة للغاية، وتجنّب الاعتماد المفرط على الدين القصير الأجل، وتشجيع تطور أسواق الدين المحلية التي تسمح للحكومات والشركات بأن تستقرض بعملتها الوطنية لآجال استحقاق أطول. وينبغي أن تتجنب الحكومات الأنظمة الضريبية، والقيود على الاستثمار الطويل الأجل، والتسهيلات الخاصة التي تشوّه التدفقات الخاصة لصالح الاقتراض القصير الأجل.

٦٨- ويمكن لتخفيف الدين أن يمكّن البلدان النامية من تكريس موارد إضافية لتخفيف الفقر. إنه نهج مناسب لإدارة المديونية الخارجية والإصلاح الاقتصادي الكلي، عندما ترافقه برامج تكييف هيكلي. ومن جهة أخرى، فإن النمو الذي يتوقّف على تواصل عمليات صبّ المنح أو بالتمويل المعان من الخارج هو أصلاً غير مستدام.

٦٩- وقال ممثل **سويسرا** إن مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة ونشطة في الجولة الجديدة القادمة للمفاوضات التجارية هي أساسية، على النحو المقترح في ***تقرير التجارة والتنمية***. ولكن، كان ينبغي لما ورد في هذا ***التقرير*** من تحليل للصلة بين تحرير التجارة والتنمية أن يكون أكثر إيضاحاً للفروق الدقيقة، آخذاً أيضاً في الاعتبار الآثار النافعة للتحرير بالنسبة إلى البلدان النامية.

٧٠- وحتى لو كانت الإصلاحات الهيكلية صعبة في كثير من الأحيان، فإن البلدان النامية ستكسب الكثير من مواصلة التحرير. إنه يتيح أفضل الفرص لتحقيق تحسينات مستدامة في مستوى معيشتها، وللأسف، يبدو أن ***تقرير التجارة والتنمية*** لهذا العام يوحي بالعكس عندما يقول إن البلدان التي قاومت التحرير السابق لأوانه والاندماج السريع في النظام المالي الدولي قد حققت أداء أفضل من غيرها.

٧١- ويضاف إلى ذلك أن حماية الصناعات الناشئة، وفرض القيود على الواردات، ومراقبة وتنظيم تدفقات رؤوس الأموال المزعزعة للاستقرار هي أيضاً تدابير مثيرة للجدل. فالانتعاش القوي في معظم البلدان الآسيوية التي تأثرت مباشرة بالأزمة المالية يدل على أن هذه البلدان استطاعت أن تستمد الدروس الصحيحة من تجربتها دون أن تلجأ إلى تدابير من هذا القبيل. والتحدي الذي يواجه البلدان النامية اليوم هو تكييف هياكلها الداخلية وفق متطلبات التجارة والتنمية الدوليتين، ويتمثل دور الأونكتاد في تقديم الدعم إليها في هذه المهمة الصعبة.

٧٢- وقال ممثل **الصين** إن الأثر السلبي للأزمة المالية الآسيوية لا يزال باقياً برغم تلاشيه التدريجي. ومع أن بطانة فضية لسحابة الأزمة قد ظهرت في عام ١٩٩٩، فإن العوامل التي سبّبت الأزمة لا تزال باقية بشكل واسع. ولقد دفعت البلدان النامية ثمناً مرتفعاً لجهودها المتسارعة الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذ إن المنافع التي حصلت عليها لم تكن متناسبة مع تلك الجهود وإن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة قد اتسعت أكثر.

٧٣- وأضاف أن هناك الآن حاجة ملحة إلى إجراء تعديلات في العلاقات الاقتصادية الدولية كيما تستطيع جميع البلدان أن تجني منافع منصفة من العولمة. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تتبع بنشاط سياسات اقتصادية تؤدي إلى

التنمية السلمية والطويلة الأجل لجميع البلدان وأن تتعاون بنشاط مع البلدان النامية في صياغة تدابير فعالة للسياسات على كلا المستويين الوطني والدولي. فالبلدان النامية لها الحق في المشاركة الكاملة في عملية إصلاح النظام المالي الدولي. ومن الضروري عكس الاتجاه الهابط للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجيع تدفقات الموارد المستقرة إلى البلدان النامية، وتخفيف عبء الديون المتراكمة، ولا سيما العبء الذي يثقل كاهل أقل البلدان نمواً.

٧٤- وقال إن الجولة القادمة للمفاوضات التجارية يجب أن تكون حقاً "جولة تنمية". فإن التطبيق التعسفي لأحكام مكافحة الإغراق وللتدابير الحمائية الأخرى لا يتمشى مع تحرير التجارة العالمية. وفضلاً عن ذلك، ينبغي منح البلدان النامية معاملة تفضيلية وإمكانية محسّنة لوصول صادراتها إلى الأسواق. وبينما يتعين على المجتمع الدولي أن يخلق بيئة خارجية تمكينية، ينبغي للبلدان النامية أن تعتمد على نفسها لتعزيز تنمية حسنة التنسيق ومنظمة ومستقرة وسليمة.

٧٥- وأضاف أن اقتصاد الصين أصيب أيضاً بالأزمة المالية، ولكن الحكومة لم تخفض قيمة العملة بسبب شعورها بالمسؤولية تجاه المجتمع الدولي.

٧٦- وقال ممثل **بنغلاديش** إنه من المتفق عليه عالمياً أن العولمة والنظام التجاري المتعدد الأطراف لم يكونا منصفين لجميع البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وإن هذه البلدان قد ازدادت تهميشاً وإفقاراً من جراء عملية التحرير التجارية. إن الفقر والجوع يزدادان في أقل البلدان نمواً الـ ٤٨ التي تحتاج إلى مساعدة خاصة سريعة من المجتمع الدولي إذا كان المراد أن تدخل من جديد في النظام التجاري العالمي. ويقع اليوم على عاتق المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً جديدة لكسر طوق الفقر في أقل البلدان نمواً، ويمكن الشروع في برامج فورية ومجدية في مجالات المساعدة التقنية، والديون والمساعدة الإنمائية الرسمية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق. وينبغي إعادة هيكلة المساعدة التقنية وتعزيزها لكي تستطيع معالجة المشاكل الجوهرية، للبلدان المستفيدة، بطريقة مستدامة ومجدية. وقد قُدمت اقتراحات لتعديل استراتيجيات المساعدة التقنية في منظمة التجارة العالمية والمنظمات الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

٧٧- وقال إن التجارة الموسعة والاستثمار الأجنبي المباشر لم يتداركا الحاجة الماسة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي توسيع المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتشمل جميع أقل البلدان نمواً. ومن شأن مبادرة جريئة للإعفاء من الديون أن تحسّن الحالة في أقل البلدان نمواً بين عشية وضحاها تقريباً، ولكن، سيتعيّن على البلدان المدينة أن تشرع في الإصلاحات الهيكلية كما ينبغي أن تتاح الأموال المفرج عنها لدعم البرامج في المجال الصحي، وبرامج محو الأمية، والتنمية مع مراعاة نوع الجنس، ومبادرات إشاعة الديمقراطية. وقد جرى تحديد إمكانية الوصول إلى الأسواق كتدبير مفيد آخر من تدابير السياسة العامة لدعم أقل البلدان نمواً؛ فينبغي أن يكون خالياً من الرسوم والحصص وجميع الحواجز غير التعريفية. وأخيراً، يؤمل أن يوجّه الأونكتاد العاشر ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً اهتماماً متجدّداً إلى المحنة الحالية لأقل البلدان نمواً.

٧٨- وقال ممثل **ماليزيا** إن هنالك اليوم تحليلات كثيرة للانتعاش السريع نسبياً في الاقتصادات الآسيوية التي تعرّضت للأزمة المالية في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨. وقد عزت بعض التحليلات هذا الانتعاش السريع إلى جملة أمور منها التحسن العام في الظروف الاقتصادية على الصعيد العالمي، وقيام البلدان المتقدمة بفتح الأسواق أمام صادرات هذه البلدان خلال مدة الأزمة، وعودة ثقة المستثمرين التي أدت إلى تدفقات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه البلدان. وهذه العناصر هامة بلا شك في تحقيق هذا الانتعاش، ولكن التدابير المحلية للسياسة العامة كانت ذات أهمية مماثلة للانتعاش. فينبغي للأونكتاد أن يدرس هذه التدابير من أجل الحصول على فهم أوضح وإدراك لدورها في معالجة الأزمة ولفائدتها المحتملة كخيارات للسياسة العامة.

٧٩- وقال ممثل **صندوق النقد الدولي** إن الاجتماع الذي عقدته مؤخراً اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي قد أكد أهمية الأسواق المفتوحة والتنافسية كعنصر رئيسي للجهود الرامية إلى إدامة النمو والاستقرار في الاقتصاد العالمي. ومن شأن المفاوضات التجارية الجديدة المزمع إجراؤها في وقت متأخر من السنة أن توفر فرصة هامة لتحقيق مزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

٨٠- وفيما يتعلق بإصلاح هيكل النظام النقدي والمالي الدولي، أشارت اللجنة المؤقتة إلى التقدم الهام في مجالات رئيسية مثل الشفافية، والمعايير العالمية لدعم الأسواق المستقرة، واستقرار القطاع المالي. إن التشديد يتحول من تحديد المعايير إلى نشرها وتنفيذها ورصدها. ولا يزال يتعين ظهور توافق كامل في الآراء بشأن تحديد مشاركة القطاع الخاص في منع الأزمة وحلها. وبينما تتفق الآراء على أن تدفقات رؤوس الأموال المفتوحة، المصحوبة بتدابير محترِسة، ستعود بالنفع على الاقتصاد العالمي في الأجل الطويل، لا تزال توجد آراء مختلفة حول كيفية أخذ الظروف الخاصة ببلد بعينه في الحسبان لدى تحديد الوتيرة المثلى لتحرير حساب رأس المال والسياسات المناسبة لأسعار الصرف. ولا تزال المناقشات حول اختيار نظام أسعار الصرف تجري على نطاق واسع جداً، وسيستمر اختلاف نظم أسعار الصرف. وقد أصبح مقبولاً أكثر فأكثر واقع أنه في عالم اليوم المتسم بمزيد من التحرك، يغدو أصعب المحافظة على أسعار صرف ثابتة، وأن الأساسيات الاقتصادية السليمة هي ذات أهمية جوهرية في إطار أي ترتيب.

٨١- وقد تم اتخاذ إجراءات هامة بشأن تخفيف الديون. فالمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون توفر المزيد من تخفيف الديون لمزيد من البلدان وبطريقة أسرع منه في المبادرة الأصلية، وقد أصبح تخفيف الدين الآن مرتبطاً، بالتحديد، بتخفيف الفقر. وقد تم التوصل أيضاً إلى اتفاق بشأن تمويل اشتراك صندوق النقد الدولي في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٨٢- وقال ممثل **الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة** إن تسريع عملية العولمة، والتكامل المتزايد لأسواق رؤوس الأموال الدولية والدور المتعاظم للشركات عبر الوطنية قد أسهمت في شعور عام بانعدام الأمن. ويبدو أن توافقاً في الآراء أخذ يظهر في المجتمع الدولي بشأن ضرورة معالجة هذه المشكلة. وينبغي للأمم المتحدة، والأونكتاد، ومنظمة

العمل الدولية بوجه خاص، أن تلعب دوراً رئيسياً في النضال لتعزيز حقوق العمال الأساسية، ولتشجيع الأمن الوظيفي، وتعزيز السياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٨٣- وينبغي للأونكتاد ولمنظمة العمل الدولية أن يعملا في سبيل تقوية المعاملة التفاضلية للبلدان النامية، والاعتراف العالمي بقواعد العمل والأحكام البيئية الأساسية. وثمة حاجة إلى تقييم نقدي لأثر التحرير على النمو، وتوزيع الدخل، وحقوق الإنسان، وحق كل بلد في أن يسعى من أجل تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بصورة مستقلة.

٨٤- وتحتاج البلدان النامية وخصوصاً أقل البلدان نمواً، إلى دعم مالي وتقني وقانوني من منظمة التجارة العالمية والأونكتاد وغيرهما يساعدها على أن ترفع إلى أقصى حد منافع اشتراكها في النظام التجاري العالمي. وينبغي إعادة النظر في مبادئ تحرير التجارة المجسّدة في برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بغية تخفيض التكاليف الاجتماعية لهذه البرامج. ومن الضروري أيضاً زيادة المعونة الإنمائية الرسمية، وإلغاء ديون أقل البلدان نمواً، وتنفيذ استراتيجية مشتركة للطلب وخلق الوظائف على مستوى عالمي.

ثالثاً – المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

ألف – افتتاح الدورة

٨٥- افتتح السيد شاك مون سي (سنغافورة)، رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته، الدورة السادسة والأربعين للمجلس في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

باء – انتخاب أعضاء المكتب[1]

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٨٦- انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٩٠٥، المعقودة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، السيد فيليب بوتي (فرنسا) رئيساً للمجلس لدورته السادسة والأربعين.

٨٧- واستكمل المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، انتخاب أعضاء المكتب لولاية تستمر طول دورته السادسة والأربعين بانتخاب عشرة نواب للرئيس والمقرر. وبناء على ذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون هم التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد فيليب بوتي	(فرنسا)
نواب الرئيس:	السيدة فايزه أبو النجا	(مصر)
	السيد منير أكرم	(باكستان)
	السيد كريت غارنجانا – غونشورم	(تايلند)
	السيد كواشي هاراغوشي	(اليابان)
	السيد والتر ليفالتر	(ألمانيا)
	السيد جورج موس	(الولايات المتحدة الأمريكية)
	السيد غوسي بيتريسكي	(جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)
	السيد كاميلو رييس – رودريغيز	(كولومبيا)
	السيد رونالد سابوريو سوتو	(كوستاريكا)
	السيد فاسيلي سيدوروف	(الاتحاد الروسي)
المقرر:	السيد كسوليسا مابهونغو	(جنوب أفريقيا)

---

(١) انتخب أعضاء المكتب لتولي مهام منصبهم لمدة عام يبدأ مع الدورة السادسة والأربعين للمجلس.

٨٨- ووفقاً للممارسة المتبعة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وأيضاً رئيسا لجنتي الدورة، مشاركة كاملة في عمل المكتب.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

٨٩- أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة، الوارد في الوثيقة TD/B/46/1 و Corr.1. (للاطلاع على جدول الأعمال بصيغته المعتمدة، انظر المرفق الأول أدناه).

٩٠- وفي الجلسة ذاتها، ووفقاً لتنظيم عمل الدورة الوارد في الوثيقة TD/B/46/1، أنشأ المجلس لجنتين للدورة للنظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقرير عنها على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة:

البند ٤: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً واستعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

اللجنة الثانية للدورة:

البند ٥: إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات

٩١- وانتُخب الشخصان الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد والتر ليفالتر (ألمانيا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد موسي ديليليني (إثيوبيا)

٩٢- وانتخب الشخصان الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيس: السيد أدولفي ناهايو (بوروندي)

نائب الرئيس - المقرر: السيدة إنغريد موليستاد (النرويج)

دال – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

هاء – جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والأربعين للمجلس

(البند ١(د) من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

واو – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ٨ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

زاي – اعتماد التقرير عن دورته السادسة والأربعين

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

[يستكمل فيما بعد]

– – – – –